



معلومات البحث

تاريخ الاستلام: 2024/02/14

تاريخ القبول: 2024/06/30

Printed ISSN: 2352-989X

Online ISSN: 2602-6856

الأمن الغذائي العالمي في ظل الحرب الروسية_الأوكرانية

Global Food Security During the Russian Ukrainian War

إكرام طيطي^{1*}، د. زينب فريخ²

¹ جامعة البليدة 02 (الجزائر)، مخبر الرقمنة والقانون في

الجزائر، edi.titi@univ-blida2.dz

² جامعة البليدة 02 (الجزائر)، مخبر الحوكمة والتنمية المستدامة،

z.fraih@univ-blida2.dz

الملخص: تهدف هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على تأثير حالة الحروب والنزاعات الدولية على متغير الأمن الغذائي بما يشمل من توفر الغذاء بكميات كافية، أمن الإمدادات الغذائية، والاستقرار في أسعار الغذاء وفي عملية توزيعه، وتركز على التحاذبات السياسية واستخدام الغذاء كسلاح استراتيجي في إطار التنافس والصراع ما بين الدول، كما توضح انعكاسات الحرب الروسية الأوكرانية على الغذاء العالمي. وخُصصت الدراسة إلى ارتباط الأمن الغذائي بمتغير الحرب والنزاعات الدولية بحيث تسبب الحروب حالة من انعدام الأمن الغذائي وتعيق سبل إنتاج الغذاء وتزيد من فرص انتشار الجوع.

الكلمات المفتاحية: الأمن الغذائي، الحرب الروسية_الأوكرانية، أزمة الغذاء العالمي

ABSTRACT

This study aims to shed light on the impact of states of war and international conflicts on the food security variables, including food availability in sufficient quantities, supply security, stability in food prices and distribution processes. It focuses on political dynamics and the use of food as a strategic weapon in the context of competition and conflict between nations. It also elucidates the repercussions of the russo-ukrainian war on global food. The study concludes that food security is linked to the variable of war and international conflicts, as wars lead to a state of food insecurity, hinder food production, and increases the chances of hunger spreading.

Keywords: Food Security, Russian-Ukrainian War, Global Food Crisis.

1. مقدمة:

ساهم توسع حقل التنظير والدراسات في العلاقات الدولية والعلوم السياسية في عرض أبعاد مستحدثة لمتغير الأمن قامت على تجاوز الطرح الكلاسيكي الذي يعتمد على المعطى العسكري في تحليله للظواهر الأمنية وعززته بطرح أبعاد أخرى للأمن تضمنت الأمن الإنساني بمختلف جوانبه على غرار الأمن الغذائي، وأصبح بذلك واحداً من أهم الأهداف التي تسعى الدول إلى تحقيقها سواء بالسعي لتحقيق الاكتفاء الذاتي أو بتعزيز ضعف الإنتاج بالاستيراد الخارجي. إلا أن الغذاء قد أصبح واحداً من أهم الآليات الإستراتيجية التي تعتمد عليها الدول في رسمها لسياساتها الداخلية من جهة، وفي صياغة توجهاتها الخارجية من جهة أخرى، وأخضعت تجارة الغذاء للتفضيلات والأجندات السياسية التي تتحكم في التحالفات والتعاونات الاقتصادية بين الدول وفي طبيعة السياسات الاقتصادية على المستوى الداخلي في شقيها الإنتاجي والزراعي.

كما لا تخفى أهمية متغير حالة الساحة الدولية في تعزيز الأمن الغذائي من عدمه نظراً لتأثر كل المعطيات المؤسّسة له بحالة السلم أو الحرب، ومع تباين المقدرات الوطنية والإنتاجية للدول وعدم الاستقرار الناتج عن بعض الأزمات والحروب الدولية على شاكلة الحرب الروسية_الأوكرانية، تأثرت تبعاً لتجارة الغذاء العالمية أين شهدت اختلالاً في سبل التوريد وضعف حركية التصدير والاستيراد ما انعكس سلباً على أسعار الغذاء العالمي وأدخل بعض الدول المعتمدة على الاستيراد من روسيا وأوكرانيا في حالة من النقص الغذائي وتردّي الأوضاع الاجتماعية بسبب ارتفاع سعر بعض المواد الغذائية، ما أسهم في التأثير المباشر على الأمن الغذائي بشكل يستدعي العمل على بناء منظومة غذائية متكاملة ومرنة قادرة على الاستجابة لمختلف التحديات والتهديدات الجيوسياسية.

ومن هذا المنطلق يطرح السؤال المركزي التالي: كيف أثرت الحرب الروسية_الأوكرانية على الأمن الغذائي العالمي؟

2. الحرب الروسية_الأوكرانية وانعكاساتها على الأمن الغذائي الدولي:

يشير الأمن الغذائي حسب ما ورد عن المنظمة العربية للتنمية الزراعية إلى " توفير الغذاء بالكمية والنوعية اللازمين للنشاط الحيوي وبصورة مستمرة لكل أفراد الأمة، اعتماداً على الإنتاج المحلي والميزة النسبية لإنتاج السلع الغذائية لكل قطر، وإتاحتها لكل المواطنين بالأسعار التي تتناسب مع دخولهم وإمكانياتهم المادية"(بحري، 2017، صفحة 38). كما يشير إلى القدرة على إنتاج احتياجات الغذاء الأساسية محلياً أو بالاستيراد لسد النقص في الإنتاج المحلي، وتتمثل ركائزه في توفر الأغذية، إمكانات الحصول عليها، واستخدامها، واستقرار الإمدادات منها (رزيق، 2019، صفحة 02)، بالتالي فغياب هذه المقومات حسب ما وضعته منظمة الأغذية والزراعة يعني الانتقال إلى انعدام الأمن الغذائي الذي يشير إلى محدودية فرص الحصول على الغذاء على مستوى الأفراد أو المجتمعات نتيجة عدم توافر الأغذية أو الافتقار لإمكانات الوصول إليها (البهائي، 2017، الصفحات 172-175)، وبذلك سيتم قياس انعكاسات الحرب الروسية_الأوكرانية على الأمن الغذائي بناء على تأثيرها على مؤشرات الأمن الغذائي الأساسية الصادرة عن منظمة الغذاء والزراعة العالمية.

1.2 تأثير الحرب الروسية_الأوكرانية على إمدادات الغذاء العالمي:

تسببت الحرب الروسية_الأوكرانية بحدوث شلل على مستوى حركية التجارة العالمية، سيما تجارة الحبوب وحركة الملاحة البحرية، باعتبار كلا من روسيا وأوكرانيا مصدران رئيسيان لأهم المنتجات الزراعية إذ تستحوذان على 53% من التجارة العالمية من زيت عباد الشمس، 27% من القمح، 23% للشعير، و14% من الذرة، وتنتج أوكرانيا لوحدها ما يقدر بـ 42% من الإنتاج العالمي من زيت بذور عباد الشمس و 9% من القمح، وهذا ما يفسر ظهور بؤار أزمة غذاء عالمية مع استمرارية الحرب، فمن جهة يلاحظ أن الصادرات الأوكرانية قد توقفت بسبب الحصار الروسي للموانئ ومن جهة أخرى تراجعت الصادرات الروسية بسبب العقوبات الاقتصادية الدولية عليها والتخوف الدولي من العقوبات المنجزة على التعامل معها، ما أدى إلى تكديس حوالي 20 مليون طن من القمح الجاهز للتصدير في ميناء "أوديسا" الأوكراني وارتفاع تكاليف تأمين السفن في البحر الأسود إلى 10 % ما أدى إلى ارتفاع تكاليف الشحن واستيراد الأغذية (نافع، 2022).

ومنه تظهر ملامح الارتباط بين مجريات الحرب الروسية_الأوكرانية وبين أوضاع الأمن الغذائي العالمي، إذ أدت حالة غياب السلم والأمن التي أفرزتها أحداث الحرب المسلحة بين الطرفين الروسي والأوكراني إلى تغييب الشروط الملائمة لاستمرار النشاط التجاري للبلدين وأثرت على طبيعة العلاقات التجارية والسوق الاستهلاكي العالمي باعتبار أن طرفي الحرب من أبرز الدول المنتجة لأهم السلع واسعة الاستهلاك على النطاق العالمي، وبالتالي فإن تبعات الحرب قد خلقت خللا في سلاسل التوريد، ارتفاعا لا مسبوقا في أسعار المواد الغذائية، مضاعفة تكاليف التصدير والاستيراد، خسائر اقتصادية ناتجة عن إتلاف السلع بدل استهلاكها وبيعها، وغيرها من الانعكاسات السلبية الأخرى.

كما أدت عرقلة إمدادات الغذاء العالمي بسبب مخلفات الحرب الروسية_الأوكرانية إلى انقطاع صادرات الحبوب، وبالتالي دخول 47 مليون شخص تحت تهديد الجوع نظرا لنقص ما مقداره 30 مليون طن من الغذاء بسبب هذه الحرب في إفريقيا وحدها، و 57 مليون شخص في آسيا و 14 مليون في أمريكا اللاتينية، بالإضافة إلى ارتفاع أسعار المواد الغذائية بنسبة 40% في بعض الدول كنيجيريا واليمن وكذا الارتفاع الملحوظ في أسعار الحبوب لتبلغ حوالي 344 يورو للطن الواحد، كما سجل معدل انتشار النقص التغذوي في ظل هذه الحرب نموا غير مسبوق ليصل إلى 9.9% في عام 2022 بسبب انخفاض الواردات والإمدادات الغذائية من الحبوب الإستراتيجية (الذرة، الأرز، القمح) ما أدى إلى عدم وصول الغذاء لحوالي 2.37 مليار شخص في العالم (الزراعية، 2022).

زيادة على تعطيل أنظمة الإنتاج الغذائي وتوزيع الغذاء جراء تخريب البنية التحتية الإنتاجية والزراعية ما أثر سلبا على المخزون الاستراتيجي لبعض الدول العربية كاليمن وسوريا ومصر بسبب اعتمادها في استيراد الحبوب الإستراتيجية على أوكرانيا وغياب سياسية تنوع موردي المواد الغذائية فيها (السعدون، 2023، صفحة 355)، كل هذا تسبب في مشاكل مباشرة مسّت اقتصاديات تلك الدول وضاعفت من تكاليف الاستيراد من جهة، ومن جهة أخرى خلقت عددا من الانعكاسات الاجتماعية السلبية على غرار استياء الرأي العام الداخلي من تردّي الأوضاع الاقتصادية وغلاء المعيشة والمطالبات الواسعة لمراجعة السياسات الاقتصادية والإنتاجية والزراعية المتبعة.

إلى جانب انخفاض عدد اليد العاملة بسبب ارتفاع معدلات النزوح الكثيف للسكان وتدمير المساحات والحقول الزراعية الذي هدد نشاط تربية الدواجن والمواشي وإنتاج الفواكه والخضار، زيادة على تدمير المعدات والبنى التحتية المخصصة للتخزين والنقل والافتقار إلى الوقود والأسمدة والبذور مما أضعف القطاعات الاقتصادية وقلص من الحصص الغذائية

الفردية وجعلها غير مستدامة خاصة مع تزايد عدد اللاجئين الأوكرانيين الذين بلغ عددهم حوالي 3 مليون فرد منذ بداية الحرب .

2.2 تأثير العقوبات الاقتصادية على توفر الغذاء وأسعاره:

تشير العقوبات الاقتصادية حسب مجلس الأمن إلى التدابير التعاقدية أو التقييدية ذات الفاعلية من جانب عدد من الدول أو المنظمات للضغط على بلد ما لتغيير سياساته المهددة للأمن والسلم الدولي، وتشمل وقف الصلات الاقتصادية والتبادل التجاري وقطع المواصلات جزئيا أو كلياً (البصرياتي، 2022، صفحة 160). وقد طالت روسيا بعد هجومها العسكري على أوكرانيا في فيفري 2022 عقوبات اقتصادية متنوّعة حيث أعلن الاتحاد الأوروبي على إقرار عقوبات على روسيا في الشق المالي كاستبعاد سبع بنوك روسية من شبكة "سويفت" العالمية متبوعا بالإعلان البريطاني عن تجميد أموال الشركات وقيادات الحكومة الروسية العاملة في الأسواق البريطانية وتجميد الأصول البنكية الروسية ومنع التحويلات المالية مع وزارة المالية الروسية او البنك المركزي الروسي، وتوسّعت العقوبات لتشمل الأفراد أين منع المواطنون الروس من إيداع الأموال في البنوك البريطانية كما فرضت عقوبات في مجال الطاقة والنقل ومنع الطيران الروسي من التحليق فوق الأجواء الأوروبية او النزول في مطاراتها، وتم وقف منح الجنسية الأوروبية للروس وإلغاء قانون " جواز السفر الذهبي"، وتوسّعت العقوبات لتشمل قرار الولايات المتحدة الأمريكية بمنع دخول السلع التقنية الروسية لأراضيها، وأتبعها القرار الألماني بوقف تصريح تشغيل خط "Nord Stream2" الروسي لتصدير الغاز إلى أوروبا، وعقوبات أخرى من طرف كل من الدنمرك، اليونان، اليابان، وأستراليا (البصرياتي، 2022، صفحة 165) سعيًا منها لمنع روسيا من الاستمرار في حربها على أوكرانيا.

يلاحظ أن العقوبات الاقتصادية على روسيا قد انعكست سلبا ليس فقط على الاقتصاد الروسي بل على الأمن الغذائي العالمي، فقد أدّت إلى زيادة تكاليف استيراد الغذاء وتباطؤ النمو الاقتصادي خاصة مع فرض 19 دولة لحواجز 23 قرار قاضي بحضر الجانب الروسي من تصدير المواد الغذائية، في مقابل 8 دول قامت بإصدار 12 إجراء للحد من الصادرات الغذائية كمحاولة لتدارك نقص المخزون الوطني من السلع الإستراتيجية وضعف الإنتاج مقارنة مع الاستهلاك المحلي، كما تأثرت حركية الأسواق أين تراجع مؤشر MSCI للأسواق الناشئة بنسبة 22% (الطبري، 2023)، زيادة على ارتفاع معدلات التضخم في الدول الأوروبية الذي بلغ 11.9% سنة 2022 واضطراب قيمة اليورو التي انخفضت إلى ما يقرب من دولار واحد، بالإضافة إلى ارتفاع تكاليف المعيشة حيث أشارت التقديرات إلى تراجع معدل النمو في الدول الصناعية إلى 1.2% (نوار، 2023) .

كما تأثّر حجم التعاملات التجارية للدول التي تتعامل مع روسيا وبصفة خاصة منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا نظرا لاعتمادها الكبير على الواردات الغذائية الروسية، من بينها مصر التي تستورد 85% من القمح من روسيا وأوكرانيا وسوريا التي عانى فيها قرابة 60 % من سكانها من انعدام الأمن الغذائي في بداية عام 2022 واليمن، السودان، وتونس.

بالرجوع إلى تقرير آفاق الاقتصاد العالمي يتوقع أن تسجل أسعار الغذاء ارتفاعا بنسبة 14 % بتراجع تغطية الاحتياطات الإستراتيجية لأقل من 2.5 من صافي الاستهلاك المحلي وتراجع أرصدة الحسابات الخارجية للبلدان

المصدرة للنفط بمقدار 1 % من إجمالي الناتج المحلي (زهية، 2023، صفحة 265)، وهذا يكشف عن تداعي المنظومة التغذوية والغذائية في بعض الدول سيما دول شمال إفريقيا وبعضها من دول الشرق الأوسط التي باتت على حافة الجوع بغياب رؤية استراتيجية فيها كفيلة بضمان سبل توريد غذائي بديلة أو قادرة على هندسة سياسات اقتصادية ناجعة في تلبية احتجاجات مواطنيها من الغذاء وتنظيمها لعملية الاستهلاك المحلي والاستيراد الخارجي.

بالتالي، فإن العقوبات الاقتصادية على رغم كونها موجهة لإضعاف الاقتصاد الروسي بشكل يمنع من تمويل تكاليف حربه على أوكرانيا إلا أنها قد أثرت سلبا على البنية الاقتصادية العالمية والوطنية ليس فقط على روسيا بل على الدول المستوردة منها، فعلى الصعيد الدولي قد تسببت بخلل على مستوى ديناميكية التجارة الدولية والمبادلات التجارية حيث فرضت قيود على المواد والسلع والسيولة المالية الروسية وتراجعت الصادرات نحو منطقة المتوسط ومنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وارتفعت أسعار نقل الغذاء بالتضيق على ممرات وسبل التوريد العالمي، أما على الصعيد الداخلي فقد أدت العقوبات إلى ارتفاع أسعار المواد الغذائية الموجهة للاستهلاك اليومي في مقابل انخفاض مستوى دخل الفرد المستهلك وانخفاض جودة الغذاء وحصته الفردية اليومية في عدد من دول العالم.

كما أدت تبعات الحرب السلبية إلى تشتت العمالة الزراعية ونزوح السكان نتيجة حملات الهجرة التي شنها عدد من المواطنين والرعايا الروسين والأوكرانيين بسبب الحملات العسكرية، زيادة على نقص اليد العاملة الزراعية وتأثير ذلك على تباطؤ عمليات الإنتاج الزراعي وكذا تضرر البنية التحتية التي أدت إلى تدهور في توزيع المواد الغذائية وإعاقة عمليات الإنتاج وزيادة الاضطرابات في السوق الغذائية ونقص كميات الغذاء.

عليه، يمكن القول أن تبعات العقوبات الاقتصادية على روسيا كانت ذات بعد عالمي حيث أدت إلى تضرر عدد من الدول الأوروبية والإفريقية والشرق أوسطية باعتبارها دولا مستوردة للمنتجات الروسية، كما يبرز تأثير العوامل الخارجية على الأمن الغذائي أي العوامل المرتبطة بالظروف الخارجية المحيطة باقتصاد الدولة ومختلف الأحداث الإقليمية والدولية التي تتفاعل معها كمدى توفر الغذاء في السوق العالمية، درجة استقرار أسعاره، المعونات الدولية المتعلقة بظاهرة انعدام الأمن الغذائي، وأيضا التسهيلات في مجال التجارة (مراد، 2010، صفحة 47)، فمتغير الأمن الغذائي لا يحتكم إلى العوامل الداخلية للدولة كمستوى الإنتاج والسياسات الزراعية ومستوى الدخل الفردي بل يتعداه إلى اعتبارات خارجية أخرى لها أهمية بالغة على قدرة الدول على تحقيق أمنها الغذائي.

مما سبق، يمكن تلخيص أبرز الأضرار التي مسّت الأمن الغذائي جراء الحرب الروسية_الأوكرانية في الجدول التالي:

الجدول: يمثّل أبرز الانعكاسات السلبية للحرب الروسية_الأوكرانية على متغير الأمن الغذائي في كل من روسيا، أوكرانيا، والدول المستوردة من البلدين.

الدول المستوردة	أوكرانيا	روسيا	الآثار السلبية للحرب/ الدول
تراجع القدرة على تحقيق الاكتفاء الذاتي في الغذاء	زيادة التكاليف والتأخر عن تطوير البنية التحتية	تقليل فرص النمو الاقتصادي	انخفاض الاستثمارات الأجنبية
التبعية للأسواق الخارجية وارتفاع أسعار الغذاء	زيادة الضغط على الموارد الغذائية المحلية بالإضافة إلى تكدّس السلع	الضغط على الميزان التجاري	ارتفاع تكاليف الاستيراد
التقليل من فرص التعاون الدولي في مجال تبادل الموارد والمواد الغذائية	ارتفاع وتيرة التوترات السياسية والاقتصادية مما أدى إلى تعثّر عمليات إنتاج وتوزيع الغذاء	زيادة العزلة الدولية وتضييق الخيارات في التجارة العالمية ومختلف المعاملات والاتفاقيات الاقتصادية	تدهور العلاقات الدولية بعزل الدول وتفاقم العقوبات الاقتصادية مما زاد من حدّة التوترات السياسية

المصدر: تأليف الباحث اعتمادا على عدّة مراجع

3. جدلية الأمن الغذائي بين التجارة الدولية والأجندات السياسية:

لقد أصبح الغذاء خاضعا لتجاذبات سياسية قوامها محاولة إقامة توازن بين الحاجة إلى التجارة الدولية لتلبية الاحتياجات الغذائية للدول من جهة، والتأثيرات السياسية على التجارة وبالتالي علما لأمن الغذائي من جهة أخرى، وعليه برز الحديث عن الغذاء كسلاح استراتيجي يستعمل في تطويع إرادات الدول وتوجيهها لتبني خيارات سياسية من عدمها ضمن ما يعرف بالتبعية الغذائية التي تعززت بفقدان القدرة على اتخاذ القرار السياسي بسبب العلاقات التجارية الثنائية أو متعدّدة الأطراف كتدخلات المنظمات الدولية على غرار البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، أو بالتضييق على مختلف النشاطات الاقتصادية والصناعية عبر منظومة قانونية تحت غطاء حماية البيئة من الانبعاثات الكربونية الصادرة عن مختلف المؤسسات الصناعية والإنتاجية (spiess, 2016, p. 70).

كما أصبح الغذاء خاضعا للمعادلة القائمة على شرطية ترابطية قوامها فكرة كلما تمتعت الدولة بمقدرة توفير احتياجاتها الغذائية والاستهلاكية وتأمين السلع الإستراتيجية كلما استطاعت حماية شأنها الداخلي من الاختراقات والتدخلات الخارجية التي تعتمد على الغذاء كورقة ضغط، بالإضافة إلى القدرة على تحقيق الاستقرار الداخلي بتفادي الاحتجاجات

الاجتماعية والاضطرابات المجتمعية الناتجة عن عدم توفر الغذاء (عمارة، 2023، صفحة 70)، حيث أشارت العديد من البحوث إلى العلاقة بين أسعار الغذاء واندلاع العنف والأعمال التخريبية مع اختلاف الأنماط العالمية لهذا التأثير باختلاف قدرات الدول على التعامل مع الصدمات وتنويع الدخل وتنظيم عملية الاستهلاك بمعنى أن انعدام الأمن الغذائي وتبعاته من ارتفاع الأسعار مع عدم وفرة الغذاء قد ينعكس على حالة الاستقرار الداخلي كما قد يؤدي إلى اضطرابات اجتماعية ويعزز من فرص اللجوء إلى العنف والعمليات التخريبية كوسيلة للاحتجاج على الأوضاع الاقتصادية غير المقبولة (bruck, 2016, p. 20).

يلاحظ أن الحرب الروسية_الأوكرانية قد جسدت الطبيعة المتداخلة للسياسة والاقتصاد خاصة مع استخدام العقوبات الاقتصادية كورقة ضغط على روسيا للتراجع عن قرارها السياسي في حربها على أوكرانيا من جهة، والتدخل السياسي المباشر وغير المباشر للدول التابعة اقتصاديا لحدها عن التعامل الجزئي أو الكلي مع روسيا كشكل من أشكال تعطيل الإرادة الوطنية من جهة أخرى، أو احتمالية صناعة الأزمات الاقتصادية لتمرير بعض القرارات السياسية لتقوية النفوذ أو الحفاظ على المصالح وهو ما تجسّد في التعامل الأمريكي مع الحرب الروسية الأوكرانية التي حاولت من خلالها الولايات المتحدة الأمريكية تحقيق أكبر قدر من المصلحة والعمل على إدخال روسيا في حرب استنزاف لعرقلة نموها الاقتصادي رغبة منها في تحقيق هامش الفرق الاستراتيجي التي يضعها في صدارة النظام الدولي.

كما لا يمكن تجاوز آثار التبعية الاقتصادية على المستوى الداخلي الذي يعكس نوعا من أنواع التدخل السياسي ويتمثل في زعزعة الاستقرار الداخلي نتيجة تراجع مستوى الدخل الفردي وارتفاع أسعار المواد الغذائية والاحتجاجات المصاحبة لأزمة الغذاء، أي قابلية الاحتراق الخارجي الناتج عن الثغرات الأمنية التي قد تخلقها هذه الاحتجاجات والاضطرابات الداخلية، وفي هذا السياق يشار أيضا إلى توظيف بعض الأطراف الخارجية للأزمات الداخلية كحجة للتدخل تحقيقا للسلام والاستقرار ظاهريا وتمرير الأجندات الخادمة لمصالحها واقعا.

في هذا الإطار استخدمت التجارة الدولية في الحرب الروسية_الأوكرانية لتحقيق مجموعة من الأهداف العسكرية والسياسية ويظهر ذلك في جانبين، الجانب الأول يتجسّد في استخدام الولايات المتحدة الأمريكية للعقوبات الاقتصادية كوسيلة ضغط على روسيا لإيقاف حملتها العسكرية في أوكرانيا، والثاني يبرز في استغلال الوضع من الجانب الروسي حيث اعتمدت روسيا على خلق أزمة غذاء عالمية خاصة بعد انسحابها من الاتفاق الذي سمح بالتصدير الآمن للحبوب الأوكرانية عبر البحر الأسود المعروف بـ "مبادرة حبوب البحر الأسود BDMI" التي كانت تضمن التزويد المستمر لبرنامج الغذاء العالمي وكذا بلدان الشرق الأوسط وآسيا وإفريقيا بالحبوب، على غرار كل من مصر، اليمن، إثيوبيا، تونس والجزائر. ونتج عن الانسحاب الروسي من هذه الاتفاقية تعطل حركة التصدير البحري للأغذية الأوكرانية التي تحمل فيها كل سفينة موجهة للتصدير ما يقدر بأكثر من مليوني طن موجه لأكثر من 7 ملايين مستهلك (balanutsa, 2022).

زيادة على ذلك قامت روسيا باستهداف الموانئ الأوكرانية والبنية التحتية للحبوب في البحر الأسود ونهر الدانوب ما انعكس على زيادة أسعار الحبوب بعدما كانت أوكرانيا تساهم في خفض أسعار المواد الغذائية العالمية بنحو 25% نتيجة تصديرها لحوالي 33 مليون طن من الحبوب والمواد الغذائية إلى 45 دولة، وأعربت روسيا عن مطالبها بتسهيل عملية تصدير حبوبها وأسمدتها في مقابل عودة العمل باتفاق الحبوب، وفي هذا الصدد ترأس وزير الخارجية الأمريكي "

أنتوني بلينكن " اجتماعا لمجلس الأمن لاتخاذ إجراءات فعالة للحد من استخدام الغذاء كسلاح في الحرب، وأشار إلى تخصيص تمويل أمريكي بنحو 362 مليون دولار ومساهمة قدرها 18 مليار دولار مقدّمة من الاتحاد الأوروبي من أجل معالجة انعدام الأمن الغذائي في نحو 12 دولة افريقية تعاني من تهديد نقص الغذاء (borrell, 2023).

بالتالي، فإن عملية الضغط السياسي باستخدام السلاح الأخضر (الغذاء) تعدّ من أبرز الآليات الحديثة لتطويع الإرادات السياسية والتأثير على بنية القرارات التي تتخذها الدول سيمًا وقدرتها على إحداث أزمات دولية أو إقليمية ومحلية باستغلال طرق هندسة وإدارة مقدرات القوى والموارد في جعل الدول تتبنى خيارا أو موقفا سياسيا معينا وهو ما أظهرته أزمة الغذاء العالمي التي أعقبت الحرب الروسية_الأوكرانية التي وظّفت الغذاء كسلاح استراتيجي، ومنه يجب أن تكون السياسات التجارية للدول مرنة لتحقيق الاستجابة الأسرع للتحديات والمتغيرات السياسية إلى جانب العمل على بناء منظومة داخلية لتعزيز الزراعة المستدامة وتنمية الإنتاج المحلي بالعمل على خلق تفضيلات تجارية داعمة للسلع والمنتجات المحلية

4. الجهود المبذولة لتجاوز تحديات الأمن الغذائي:

تنوّعت الآليات المعتمدة في تجاوز تحديات الأمن الغذائي الناتجة عن الحرب الروسية الأوكرانية ما بين جهود محلية وأخرى دولية، وسيتم توضيح صيغها فيما يلي:

أولا على المستوى الدولي: تجسّدت الجهود المبذولة على الصعيد الدولي في إطار التعاون الدولي الذي يشير إلى عزم الدول على توحيد جهودها لتحقيق الأغراض التعاونية في عدد من المسائل الدولية ذات الصبغة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والإنسانية والقانونية، ودعّمت مبادئ القانون الدولي المتعلقة بالعلاقات الودية والتعاون فيما بين الدول من خلال الإعلان الصادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة بتاريخ 24 أكتوبر 1970، بهدف توحيد العمليات والجهود لتحسين الأحوال الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للمجتمعات المحلية (حاج، 2020، صفحة 107).

بالتالي، فإن التعاون الدولي أحد أبرز الآليات الرامية لتحقيق الأمن الغذائي والتصدي للتحديات التي تفرزها البيئة المحلية والإقليمية والدولية المعرّقة للمسار التنموي الذي نال اهتمام العديد من المؤسسات الدولية على غرار منظمة الأمم المتحدة، صندوق النقد الدولي، البنك الدولي للإنشاء والتعمير، ومنظمة الأغذية والزراعة الدولية التي تهدف بمحملها إلى تعزيز ظاهرة التعاون الاقتصادي بالمعنى الشامل عن طريق استحداث سياسات واتفاقيات ذات شكل قانوني لتنظيم وتسهيل مخلف النشاطات الاقتصادية وتجسّدت هذه المساعي في منطقة التجارة الحرة، السوق المشتركة، الاتحاد الجمركي، الاتحاد الاقتصادي، والاندماج الاقتصادي (برد، 2022، صفحة 734).

لم تخرج مساعي الدول جزاء تبعات السلبية للحرب الروسية_الأوكرانية عن هذا المسار التعاوني ففي خضم الحرب ومع تزايد الضغوط على موارد الأغذية والزراعة برز التعاون الدولي كوسيلة حيوية لمعالجة هذا التحدي العالمي بالعمل على خلق منظومة دولية متكاملة ساعية لتشجيع التعاون بين الدول والمؤسسات الدولية لتعزيز الأمن الغذائي، والرامية لتبادل المعلومات والتكنولوجيا ونقل التجارب الناجحة في مجال الزراعة ومشاركة الخبرات في هذا المجال لزيادة الإنتاج الزراعي وتحسين إدارة الموارد الطبيعية والمادية وتسهيل الاستثمارات الأجنبية كخطوات عملية لتأمين الجانب التغذوي والغذائي.

وفي هذا الإطار، اتجهت الدول والمنظمات الدولية التي تعنى بالأمن الغذائي إلى محاولة الوقوف أمام التداعيات السلبية للأزمة الروسية_الأوكرانية، أين سخرت جهودها في محاولة إيجاد خطط وسياسات بديلة لتعويض نقص الإيرادات العالمية من الغذاء، وشملت هذه المساعي عدة مستويات على رأسها تفعيل خطط استراتيجية لضمان الأمن الغذائي تحت رعاية منظمة الأغذية والزراعة، برنامج الأغذية العالمي، الصندوق الدولي للتنمية الزراعية، ومختلف المؤسسات المالية الإقليمية والدولية، حيث تم إدراج مسألة آثار الصراعات على الأمن الغذائي العالمي في جدول أعمال اجتماعات لجنة الأمن الغذائي العالمي، وشملت هذه المساعي في خضم الحرب الروسية_الأوكرانية ما يلي:

- الحرص على إقامة تعاون بين منظمة الأغذية والزراعة والصندوق الدولي للتنمية الزراعية وبرنامج الأغذية العالمي ومنظمة الصحة العالمية للبحث في مشاكل الأمن الغذائي والتغذية خاصة مع عجز حوالي 3.1 مليار شخص في عام 2020 عن تحمل كلفة نمط غذائي صحي، وحالات التباطؤ الاقتصادي التي شهدتها بعض اقتصاديات الدول لسنة 2022.
 - تنسيق الاستجابات العالمية على مستوى السياسات لمواجهة أزمة الأمن الغذائي بالجمع بين الحلول القصيرة ومتوسطة المدى وبناء نظم زراعية وغذائية أكثر استدامة ومحاولة خلق سياسات غذائية مرنة قادرة على التكيف مع مختلف الأزمات.
 - تمكين الشباب من خلال نظم غذائية شاملة وإقامة سياسات لتشجيعهم على المشاركة والعمل في الزراعة والنظم الغذائية من أجل المساهمة في تحقيق الأمن الغذائي والتوعية التغذوية، وذلك بالحرص على استغلال وتوظيف الطاقات الشابة في المجال الزراعي لإنعاش القطاع وإعادة توجيه مسار الصناعات المحلية والإنتاج الزراعي المحلي بإشراك فئة الشباب فيه وكذا القيام بحملات توعوية وتعريفية بفكرة الزراعة المنزلية والطرق الصحية لتدوير الغذاء وغيرها من النشاطات.
 - تحفيز الاستثمارات المحلية والخارجية في قطاع الزراعة والنظم الغذائية المستدامة ونظم الأغذية.
- كما شهدت الجهود الدولية في خضم الحرب الروسية_الأوكرانية إيجاد خطة متكاملة ومتوازنة بالعمل على تأمين سلاسل الإمداد والنظم اللوجيستية وحماية أنشطة الإنتاج والتسويق لتلبية الحاجات المحلية والعالمية، ومحاولة إيجاد موردين جدد وتنويع الإنتاج المحلي والإدارة الرشيدة لمخزونات الغذاء المحلية (Dongyu, 2022).
- زيادة على ذلك، سعت مختلف الأطراف الدولية إلى بناء منظومة غذائية شاملة وفق مقاربة التنمية المستدامة على غرار المفوضية الأوروبية التي قدّمت ميزانية تبلغ 1,5 مليار يورو لعام 2022 سعيًا منها لتلبية الاحتياجات التغذوية والغذائية، إلى جانب المشاركة الأوروبية في برنامج الأغذية العالمي الهادف لدعم نشاط المنظمات الدولية المهتمة بقضية الأمن الغذائي، وعقد دورة استثنائية لمجلس منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة في أبريل 2022 الذي أعرب عن دعم 80 دولة الأكثر عرضة لخطر الجوع.
- هذا إلى جانب مشاركة عدد من الدول أبرزها فرنسا التي قادت مبادرة "تعزيز القدرة على الصمود في مجاليّ الغذاء والزراعة" التي دعمت القطاع الزراعي الأوكراني بملينيّ يورو، ألمانيا من خلال "التحالف العالمي من أجل الأمن الغذائي"، والولايات المتحدة الأمريكية من خلال الصندوق الدولي للتنمية الزراعية كردة فعل لتزايد ارتفاع أسعار الأرز في أعقاب الحظر الذي فرضته الهند على صادرات الأرز والتخوف من لجوء الدول الأخرى إلى تبني نفس السياسة

كيميائيات التي حضرت صادرات الأرز لمدة 45 يوما لفرض قيود تجارية على بعض المنتجات الحيوية حسب تقرير رصد الأسواق الزراعية الصادر عن نظام معلومات السوق الزراعية.

كل هذه العوامل قد دفعت البنك الدولي لتقديم تعهد في ماي 2022 يقتضي توفير 30 مليار دولار على مدى 15 شهرا لتحقيق الأمن الغذائي والتغذوي بهدف تغطية حاجات حوالي 335 مليون نسمة، أي ما يعادل 40% من الذين يعانون من نقص التغذية (georgieva, 2022) ودعم بالبيان المشترك الصادر عن كل من منظمة الأغذية والزراعة، صندوق النقد الدولي، البنك الدولي، برنامج الأغذية العالمي، ومنظمة التجارة العالمية والذي تم الإعلان عنه في 8 فيفري 2023 الرامي لمنع تفاقم أزمة الأمن الغذائي كمحاولة للحفاظ على الانفتاح التجاري للسماح بتدفق الغذاء إلى الدول المحتاجة .

عليه، يلاحظ أن الحرب الروسية_الأوكرانية قد كشفت على أهمية الحفاظ على الأمن الغذائي وكذا على توظيفه كسلاح استراتيجي ما يخلق تهديدا مباشرا على الأمن القومي للدول وذلك لارتباطه بعملية صنع القرار على المستويين الداخلي والخارجي، وبرزت المساعي الدولية كمحاولة لتأمين الأمن الغذائي العالمي في شكل مساعدات مالية وخطط استراتيجية واجتماعات ولقاءات، إلا أنها لم تضع حدا لاحتمالية انتشار انعدام الأمن الغذائي خاصة بعد انكشاف اقتصاديات بعض الدول وعدم قدرتها على تأمين الاحتياجات الاستهلاكية المحلية من القمح والمنتجات الغذائية الأخرى.

ثانيا المستوى المحلي: سعت الدول لتجاوز تحديات الأمن الغذائي على الصعيد المحلي بإتباعها لعدد من السياسات ذات الطابع التجاري والزراعي، حيث برزت مساعي للاعتماد التدريجي على السياسات التنموية والزراعية كآلية للحد من الأزمات الغذائية، فقد ساهمت الحرب الروسية_الأوكرانية في تسليط الضوء على القطاع الفلاحي والزراعي كقاعدة محلية لتوفير الغذاء دون الاعتماد على الاستيراد، ووجهت الاهتمام نحو طرق تفعيل الإمكانيات المادية والموارد الطبيعية لدعم عجلة الإنتاج والتشغيل المحلي لاستدامة الإنتاج المحلي للمواد الغذائية، كما لجأت الدول المتضررة من ضعف سلاسل التوريد ونقص الإمدادات الغذائية الناتجة عن الحرب الروسية_الأوكرانية إلى محاولة تدارك الوضع بالاعتماد على إعادة هندسة سياساتها التنموية والزراعية.

يمكن تلخيص المجالات التي شملتها هذه المساعي فيما يلي:

• زيادة حجم الاستثمارات الموجهة لقطاع الزراعة:

يرمز الاستثمار لتوجيه الأموال المتاحة بهدف الحصول على أصول مالية أي توظيف المال في أي نشاط أو مشاريع اقتصادية تعود بالنفع المشروع للبلد بالاحتفاظ بالأموال أو تنميتها عن طريق توجيه السياسة المالية بتحديد الدولة لمصادر دخلها وتحريك أدوات الموازنة من نفقات وإيرادات للتأثير على الاستثمار وتحقيق الأهداف الاقتصادية العامة (مويسي، 2017، صفحة 108).

كما يعد الاستثمار أساس تغيير البنيان الاقتصادي لما له دور في زيادة الدخل القومي، وبناء على ذلك برز الاهتمام لدى الدول المتضررة من تبعات الحرب الروسية_الأوكرانية لتوجيه سياساتها الاقتصادية إلى زيادة حجم الاستثمارات الزراعية لرفع الإنتاجية ونسب المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي وكذا قياس فاعلية الاستثمارات الزراعية خاصة وأن الزراعة تشكل 4% من إجمالي الناتج المحلي العالمي، في هذا الإطار ارتفعت نسبة الاستثمارات الزراعية في عدد من

الدول المتضررة من الحرب كمصر التي رفعت حجم استثمارها في المجال الزراعي إلى 14.6% لسنة 2022 بنسبة مساهمة قدّرت بحوالي 0.6% في إجمالي الناتج الكلي، إلى جانب عملها على إتباع سياسة نقدية توسّعية لرفع نسبة الاستثمارات الموجهة للقطاع الزراعي وكذا العمل على تشجيع قطاع الاستثمارات الداخلية والخارجية من خلال خفض سعر الفائدة لتشجيع المستثمرين على الاستثمار في المشروعات الزراعية لرفع تدفق الاستثماري للقطاع بدوي، 2022، (صفحة 742)، وسارت بعض الدول في نفس الاتجاه على غرار الصين، السعودية، دول التعاون الخليجي وعلى رأسها الإمارات التي أبرمت اتفاقا مع أوغندا للاستفادة من حوالي 2500 هكتار أوغندي في أنشطة زراعية مختلفة، بالإضافة إلى كل من الاتحاد الأوروبي، أستراليا ونيوزيلندا الذين عملوا على إعادة مراجعة السياسات الزراعية وإعادة هيكلة القطاع وتنظيمه.

تعتبر هذه الإجراءات التي اتخذتها هذه الدول استجابة لتغيرات السوق العالمية للمواد الغذائية أين تمّ العمل على رفع قدرتها على تلبية احتياجات المواد الغذائية المحلية بقوة الاعتماد الذاتي في مقابل الحد من الاعتماد على واردات المواد الغذائية من الخارج لتقليل الضغط على الميزان التجاري وتنويع الاقتصاد وتحسين البنية التحتية الزراعية كتطوير تقنيات الري وتوظيف التكنولوجيا الزراعية مما يزيد من إنتاجية القطاع ويعزّز قدرته على المنافسة في السوق الدولية.

• تعديل الأنماط الاستهلاكية للأفراد:

يشير تعديل نمط الاستهلاك إلى العمل على تغيير العادات والخيارات الغذائية للأفراد بطريقة تسهم في تعزيز الأمن الغذائي، عن طريق التغذية الصحية وتقليل الهدر الغذائي، الاستدامة بدعم الاستهلاك المستدام والمسؤول للموارد الغذائية وتفضيل الأطعمة المنتجة محلياً، التنوع الغذائي، والتوعية بعمليات الإنتاج ونقص أو زيادة العناصر الغذائية بما فيها الاعتماد على مختلف البدائل النباتية.

تشمل هذه العملية أيضاً تشجيع الأفراد على اتخاذ قرارات استهلاكية واعية ومستدامة وفرض رسوم على المواد الاستهلاكية الضارة بالبيئة أو من خلال تقديم حوافز للاستهلاك المستدام القائم على المنتجات الزراعية المحلية والموسمية وتشجيع الإنتاج المحلي وتعزيز القدرة التنافسية للمزارعين المحليين مما يسهم في تحقيق الأمن الغذائي، أين دعمت هذه المساعي بنشاط وكالة حماية البيئة الأمريكية التي أصدرت قراراً عن تأثير هدر الطعام على انبعاثات غاز الميثان من مدافن النفايات الغذائية وأشارت فيه إلى ضرورة تقليل كمية الطعام التي يتم إهدارها سنوياً واستحداث طرق فعالة لإدارتها، وكذا إصدار القوانين والتعليمات القاضية بإعلام المستهلك بالمعلومات البيئية والصحية والالتزام بتنمية الوعي بالقضايا البيئية (طيب، 2022، صفحة 294).

• التوجّه نحو الزراعة الذكية:

تمثّل الزراعة الذكية مجموعة من التقنيات والأساليب التي تستخدم التحليل البياني والاستشعار والذكاء الاصطناعي لتحسين إنتاجية الزراعة والرفع من كفاءة استخدام الموارد الغذائية وتقليل التبعات السلبية للزراعة التقليدية التي تواجه العديد من المشاكل كتغير المناخ، تلوث التربة وغيرها، وتعتبر الزراعة الذكية إطاراً جديداً يهدف لمعالجة الأمن الغذائي تزامناً وتحديات تغيرات المناخ، إذ تعمل على تكييف القطاعات الزراعية مع التغيرات المناخية المتوقعة وتعزيز قدرة نظم الإنتاج والمجتمعات المحلية على مواجهة الظروف المناخية القاسية حفاظاً على توازن النظم البيئية المحلية.

يلاحظ زيادة معدلات الاعتماد عليها في عدد من الدول لتحقيق زيادة مستدامة في الإنتاجية الزراعية تحقيقاً لأهداف التحالف العالمي للزراعة الذكية لمواجهة تحديات الأمن الغذائي والمشاكل الزراعية نظراً لقدرتها على توفير مزيد من المعلومات والبيانات للمزارعين ما يمكنهم من تحسين إدارة مزارعهم واتخاذ القرارات بشكل أكثر دقة وفعالية وتقليل التباين في إنتاج الغذاء وتوفير الاستقرار في الإنتاج الغذائي (سليمان، 2019، صفحة 1886).

وتزيد أهمية استخدام تقنيات الزراعة الذكية في قدرتها على التنبؤ بحالة الطقس عن طريق تحليل البيانات وهذا ما يمنح المزارعين مرونة أكبر في التكيف مع التغيرات المناخية

بناءً عليه، تبرز مختلف أشكال المساعي الدولية والتعاون الدولي للوقوف أمام مختلف التحديات التي أفرزتها الحرب الروسية_الأوكرانية على الأمن الغذائي العالمي، حيث تضافرت جهود الدول والمنظمات الدولية وعدد من الهيئات الإقليمية والدولية لتدارك الوضع السلبى للحروب والنزاعات الدولية على متغير تحقيق الأمن الغذائي، كما تبرز أهمية السلم والاستقرار الدولي في تعزيز قدرة مختلف الدول على هندسة سياسات فعالية هادفة لدعم مسار الوفرة الغذائية وضمان استدامة الغذاء ليس فقط على المستوى المحلي بل حتى على المستويين الإقليمي والدولي، فالمستوى الإقليمي يظهر في سعي الدول للعضوية في التكتلات الاقتصادية الإقليمية وإقامة شراكات مع الدول المنتمية للدائرة الجيوسياسية الإقليمية وفق منطق التعاون والدعم المتبادل المشترك، أما المستوى الدولي فيبرز من خلال المشاركة والمصادقة على الاتفاقيات الدولية الهادفة لتحقيق الأمن الغذائي، تقديم المساعدات للدول التي تعاني من ضعف الاكتفاء الذاتي في مجال الغذاء، ودعم نشاطات المنظمات الدولية والهيئات العالمية والإنسانية الساعية لمحاربة انعدام الأمن الغذائي.

كما تبرز جلياً الصبغة العالمية للأمن الغذائي كونه تحدياً جدياً يتجاوز المستوى الوطني ويتطلب تعاوناً شاملاً ومتعدد الأطراف قائم على فهم عميق لضرورة تعاون مختلف الدول لتحقيق الأهداف والوقوف أمام التحديات المشتركة المتعلقة بمسألة الغذاء والاكتفاء الذاتي والتنمية المستدامة والتجارة الدولية، وذلك بتعزيز آليات التواصل والتعاون والشراكة لتحقيق تكيف مرن مع مختلف التحولات والتهديدات الجيوسياسية التي قد تخلق ثغرات أمنية تسهل من عملية الاختراق الخارجي خاصة وأن الأمن الغذائي واحد من أهم أبعاد الأمن الواجب أخذها بعين الاعتبار وفق مقاربة الأمن الشامل التي تدرس مختلف صيغ التهديدات التي قد تمس كيان الدولة وتؤثر على استقرارها.

4. خاتمة:

من خلال ما تمّ عرضه يتبيّن أن الأمن الغذائي للدول خاضع لمتغير السلم والحرب الدوليين، إذ يتعرّز بتوفّر بيئة داعمة لإقامة التعاونات والشراكات الاقتصادية والتجارية ما بين الدول ، كما يساعد الاستقرار الدولي على أمن إمدادات الغذاء ويسهل من عملية نقله وتوريده للجهات المعنية ويدعم السياسات الداخلية للدول الهادفة لتعزيز إنتاجها الزراعي بخلق جو مستقر مناسب للنشاط الزراعي والإنتاجي والتجاري، في المقابل فإن الحروب والأزمات الدولية تسبب خللا في بنية الأمن الغذائي سيّما مع تواجد كبرى موردي المواد الغذائية كأطراف في الصراع. بالتالي، فإن الحرب الروسية_ الأوكرانية قد انعكست سلبا على الأمن الغذائي للدول إذ تزايدت معدلات النقص التغذوي وإمدادات الغذاء العالمي، ما أدخل الدول المستوردة للقمح الروسي والأوكراني في أزمة غذائية يجب تداركها في أقرب الآجال بتوجيه الاهتمام نحو هندسة منظومة تغذوية وغذائية مدروسة ومرنة قادرة على التكيف مع مختلف التهديدات الجيوسياسية الدولية، والسعي إلى بناء بدائل على المستوى الوطني والمحلي لتلبية متطلبات الاستهلاك الداخلي.

تأسيسا عليه يمكن طرح التوصيات التالية:

- ضرورة العمل على إيجاد بدائل محلية قادرة على تلبية جزء منالطلب المحلي على الغذاء وتنظيم السوق الاستهلاكي الداخلي لخلق أنماط استهلاك صحيّة وأكثر استدامة.
- إقامة توازن بين الإنتاج المحلي والاستيراد الخارجي بتشجيع التجارة الداخلية والإقليمية لدعم المنتج المحلي وتشجيع الانفتاح على الأسواق المحليّة وتقليل التبعية للسوق الخارجي.
- إطلاق حملات توعوية عن أسس إدارة الغذاء، استهلاكه، سبل تخزينه، والمحافظة عليه بهدف الحدّ من إهدار الطعام عن طريق مختلف منصات التواصل الاجتماعي والشبكات الإعلامية، لتوعية السكان بأهميّة الأمن الغذائي وضرورة اتخاذ إجراءات وقائية بما في ذلك التخطيط لطرق التصرف في حالات الطوارئ وتحسين نظم التغذية الصحيّة بالتوعية بأهمية التغذية الصحية وتسهيل الوصول للأغذية الغنيّة بالعناصر الغذائية الأساسية وتقديم المساعدات والمعونات للأسر والفئات ذات الدخل المنخفض.
- تعزيز الزراعة المحليّة بالعمل على دعم وتطوير الإنتاج المحليّ للمواد الغذائية ودعم القطاع الزراعي وتوفير الموارد اللازمة والتكنولوجيا الزراعية الحديثة لزيادة الإنتاجية، توفير الدعم المالي للمزارعين وتعزيز الزراعة الحضرية والزراعة العمودية.
- تنوع المصادر الغذائية بتشجيع الدول على تنوع مصادرها من الغذاء عن طريق توسيع شبكات التوريد والانضمام للتكتلات الاقتصادية وغيرها من الصيغ التعاونية الاقتصادية الأخرى للتقليل من تأثير الحروب الدولية على الإمدادات الغذائية بما في ذلك مراجعة السياسات الغذائية وتقييمها للخروج بإجراءات ناجعة.

- تعزيز التعاون الدولي والتنسيق لتبادل الخبرات في مجال الأمن الغذائي لتطوير التكنولوجيات والتقنيات المستخدمة في القطاع الزراعي.

5. قائمة المراجع:

أولاً: باللغة العربية:

- المنظمة العربية للتنمية الزراعية. (2022). الكتاب السنوي للاحصاءات الزراعية العربية. الخرطوم.
- د. رامي رزق. (2019). أهمية رصد وتحليل الأمن الغذائي. رصد ومتابعة أوضاع الأمن الغذائي في المنطقة العربية ، (صفحة 02). بيت الأمم المتحدة: بيروت.
- د. طروب بحري. (جويلية، 2017). الأمن الغذائي: مفاهيم متعدّدة وتحديّ دولي مشترك. المجلة الجزائرية للأمن الإنساني ، صفحة 38.
- خشمان خنساء، بركان زهية. (2023). تدويل الحرب الروسية الأوكرانية اختناق في سلّة الغذاء العالمية. مجلة الأبحاث الاقتصادية، المجلد 18 (العدد 01)، صفحة 285.
- رجاء عبد الله عيسى، رائد عبد فهد السعدون. (مارس، 2023). الأزمة الروسية الأوكرانية وتداعياتها على الأمن الغذائي العربي. مجلة البحوث الاقتصادية المتقدمة، المجلد 08 (العدد 01)، صفحة 355.
- سحر البهائي. (2017). تقرير أوضاع الأمن الغذائي في مصر. معهد التخطيط القومي ، الصفحات 175-172.
- سحر حمادة أحمد عبدريّة، سلوى الحسيني بدوي. (09، 2022). كفاءة الاستثمارات الزراعية ومساهمتها في الاقتصاد القومي. المجلة المصرية للاقتصاد الزراعي، المجلد 32 (العدد 3)، صفحة 742.
- سرحان أحمد سليمان. (12، 2019). الزراعة الذكية مناخيا في مواجهة تأثير التغيّر المناخي على الأمن الغذائي المصري. المجلة المصرية للاقتصاد الزراعي ، المجلد 29 (العدد 4)، صفحة 1887.
- غادة رياض عمارة. (سبتمبر، 2023). تداعيات الحرب الروسية الأوكرانية على الاقتصاد المصري: محصول القمح نموذجا. المجلة الاجتماعية القومية، المجلد 59 (العدد 3)، صفحة 70.
- محمد نور البصرياتي. (جوان، 2022). استراتيجية العقوبات الدولية وانعكاساتها على سياسات الدول: العراق-إيران-روسيا أنموذجا. مجلة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، المجلد 23 (العدد 03)، الصفحات 165-160.

- د. رتيبة برد. (2022). الظاهرة التعاونية في العلاقات الدولية: نظرة على أبعادها الإقليمية والعبر إقليمية. *المجلة الأكاديمية للبحوث القانونية والسياسية، المجلد 06 (01)*، صفحة 734.
- حاج شعيب فاطيمة الزهراء، ولد عمر طيب. (ديسمبر، 2022). احترام لمعايير البيئة في المنتجات الغذائية. *مجلة الدراسات الحقوقية، المجلد 09 (العدد 02)*، صفحة 294.
- مروة موسى. (2017). السياسة المالية كأسلوب لجذب الاستثمار: رؤية مستقبلية. *مجلة المنتدى للدراسات والأبحاث الاقتصادية (العدد 01)*، صفحة 108.
- ناصر مراد. (ديسمبر، 2010). سياسات تحقيق الأمن الغذائي في الدول النامية _ حالة الجزائر. *مجلة جديد الاقتصاد (العدد 5)*، صفحة 47.
- محمد الطبري. (26 2، 2023). الحرب الروسية_الأوكرانية: تعميق جديد في هوة أزمة الغذاء العالمي. تاريخ الاسترداد 18 10، 2023، من [Http://Shorturl.At/giEU7](http://Shorturl.At/giEU7)
- د. مدحت نافع. (29 جوان، 2022). انعكاسات اتفاق تصدير الحبوب الأوكرانية على الأمن الغذاء العالمي. تاريخ الاسترداد 17 10، 2023، من <https://shorturl.at/anoxM>
- إبراهيم نوار. (18 03، 2023). ماذا فعلت العقوبات الغربية في روسيا وما هي تداعياتها على الدول الأوروبية؟ تاريخ الاسترداد 23 10، 2023، من القدس العربي: <https://shorturl.at/ejpNW>

ثانيا: باللغة الأجنبية:

- oleksander balanutsa. (2022، 11 2). *food is a weapon in russia's hands the russian hunger games*. <https://tinyurl.com/ycx2736W>
- Qu Dongyu. (2022، 03 11). *new scenarios on global food security based on russia_ukraine conflict*. <https://www.fao.org/director-general/news/news-article/en/c/1476480/>
- tilman bruck. (2016). *the relationship between food security and violent conflict*. fao. germany: international security and development center.
- walter spiess. (2016). *challenges to food security in a changing world*. p. (70 germany: karlsruhe institute of technology.
- *crises alimentaires s'attaquer efficacement et solidairement aux conséquences de la guerre en ukraine*. (2023). Ministère Du L'Europe Et Des Affaires Étrangères: [Http://Shorturl.At/iyU27](http://Shorturl.At/iyU27)

- josep borrell .(2023 ،08 02) .*russia must stop using food as a weapon* .
<https://shorturl.at/tu369>
- kristalina georgieva .(2022 ،09 2022) .*global food crisis demands support for people, open trade, bigger local harvests*.<https://tinyurl.com/5ez76r5b>